في نقد الاقتصاد الريْعي العربي

مركز دراسات الوحدة العربية

شؤون اقتصادية (١)

في نقد الاقتصاد الريْعي العربي

الدكتور جورج قرم

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

قرم، جورج

في نقد الاقتصاد الريعي العربي/ جورج قرم.

٣٢ ص. ـ (أوراق عربية؛ ٣. شؤون اقتصادية؛ ١)

ISBN 978-9953-82-420-8

١. الاقتصاد العربي. أ. العنوان. ب. السلسلة.

330.956

العنوان بالإنكليزية

A Criticism of Arab Rentier Economy

George Corm

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس ٢٠١١

المحتويـات

مقدمة ٧

أولاً : ماذا يعني الريْع في حياة المجتمعات؟ ٩

١ ـ آليات توزيع الثروات والامتيازات المادية في أنظمة الحكم ٩

٢ ـ تأثير الثورة الفرنسية، والقضاء على الامتيازات الريْعية الطابع، في الفكر الاقتصادي والسياسي ١٠

٣ ـ من الريْع الزراعي والمنجمي إلى ريْع الابتكار الصناعي .. ١١

٤ ـ الريْع المتأتّي من المضاربات المالية ١٣

٥ ـ أهمية الريْع العقاري في الزمن الحديث ١٤

ثانياً : مكوّنات الاقتصاد الريْعي في المجتمعات العربية ١٦

١ ـ مصادر ريعية ١٦

٢ ـ الاقتصاد الريْعي في الوطن العربي ينتج الفقر والأمية والفساد والثقافة المتردِّية ١٩

٣ ـ ضعف تحليل ظاهرة تفشّي الاقتصاد الريْعي ٢٢
٤ ـ الطروحات التراثية ٢٦
الخاتمة: نحو تغيير الثقافة الاقتصادية العربية ٣٠

مقدمة

تعاني المجتمعات العربية استمرار التخلُّف الاقتصادي والاجتماعي مقارنةً بالعديد من الاقتصادات في أنحاء العالم، وذلك رغم ما تتمتع به من خيراتٍ مادية وبشرية. ويمكن القول أيضاً إنَّ الثقافة الاقتصادية والمالية في الوطن العربي لم تنتج إلا القليل من أدوات البحث والتحليل لظاهرة غياب القدرة العلمية والتكنولوجية والإبداعية في المجالات الإنتاجية والخدماتية، بينما نجح العديد من المجتمعات الأخرى التي ربما كانت أكثر فقراً وتخلُّفاً من الأقطار العربية في إطلاق حركة نهضوية علمية واقتصادية وتكنولوجية سمحت لها في نصف القرن الأخير بأن تصبح مجتمعات متطوّرة ومنتجة تتنافس بجدارة وكفاءة مع الدول العريقة في العلم والتصنيع.

صحيح أنَّ مظاهر تحديث الاقتصادات العربية هي كثيرة وعديدة، لكنها تخفي لدى العديد من العرب وغير العرب الدارسين للأوضاع الاقتصادية في مجتمعاتنا تجذُّر معطيات سلبية في الحياة الاقتصادية والمالية العربية، وهي المسؤولة عن فقدان النهضة العلمية الإنتاجية والإبداعية التي نحن بأمَسّ الحاجة إليها. فخلف مظاهر التحديث البرَّاقة مثل الأبراج الفخمة وناطحات السحاب والأوتوسترادات والمعاهد الجامعية التعليمية والسيارات الفخمة المستورَدة، المتزايد عددها سنة بعد سنة، هناك وقائع ومعطيات اقتصادية واجتماعية مفجعة: استمرار الأميَّة الواسعة الانتشار (ستون مليون من الذكور والإناث بشكل خاص)؛ تفشّي البطالة، وبشكل خاص لدى العنصر الشاب المتخرِّج

من الجامعات، تخبُّط الأرياف العربية بحالات الفقر الشديد حيث إنَّ متوسط دخل الفرد في الأرياف العربية لا يتعدَّى الـ ٣٠٠ دولار في السنة؛ نسبة عالية للغاية من هجرة الكفاءات العربية إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا؛ تركُّز الثروات والمداخيل بشكل كبير لدى فئة قليلة من رجال الأعمال وبعض المسؤولين الحكوميين؛ غياب أي إبداع في الإنتاج السلَعي أو الخدماتي.

وقد كان بعض الاقتصاديين العرب قد أشاروا في مقاربات مختلفة إلى هذا الوضع العربي المُقلق علمياً واقتصادياً ومالياً واجتماعياً. ومع ذلك، فإنَّ محتوى نقدهم لم يدخل في الأدب الاقتصادي العربي بشكل عام. ولا بدَّ هنا من ذكر صرخة د. جلال أمين في الستينيات من القرن الماضي عندما تحدَّث عن «**تحديث الفقر**» في مصر منذِّداً بسياسات تنموية واقتصادية لم تعالج مواقع الخلل الأساسية، الاجتماعية والاقتصادية، في مصر. كما لا بدَّ من استذكار تحاليل وآراء المرحوم د. يوسف صايغ الذي كرَّس جهوداً متواصلة في تحليل مواقع الخلل في السياسات الاقتصادية والاجتماعية العربية في مؤلَّفات عديدة أغنت المكتبة العربية، لكنَّها أيضاً لم تدخل في التيارات الفكرية الاقتصادية السائدة حالياً في المجتمعات العربية، نذكر منها بشكل خاص كتابه حول «**التنمية العصية**»، وكذلك لا بدَّ من ذكر الجهود التي بذلها بدون ملل أو كلل المرحوم د. برهان الدجاني، الرئيس السابق لاتحاد الغرف العربية للتجارة والصناعة والزراعة الذي أعطى بُعْداً قومياً للفكر الاقتصادي العربي يتجاوز المصالح الضيِّقة للاقتصادات القطرية؛ وأخيراً علينا أن نذكِّر بكتابات د. أنطوان زحلان الذي يشرح بإسهاب أسباب العجز العلمي والتكنولوجي العربي؛ كما أنَّ كاتب هذه السطور كان قد عنْوَن أحد مؤلَّفاته حول الاقتصاد العربي بـ «**التنمية المفقودة**». وسنعود في ما بعد، في هذه الدراسة، إلى ذكر هذه المؤلَّفات بشيء من التفصيل.

وفي الكثير من كلّ هذه الأعمال، تمَّ إبراز مساوئ الطابع الريْعي

للاقتصادات العربية الذي يشلّ قدرات المجتمعات العربية الكبيرة، ويحول دون دخولها في النهضة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية المطلوبة للتغلُّب على آفات مجتمعاتنا العربية المذكورة آنفاً. ونظراً إلى ضعف الثقافة العربية الاقتصادية، فإنَّ مفهوم الريْع ما يزال ضبابياً وقليل الاستعمال لنقد الأوضاع العربية واستشفاف طرق وأساليب الخروج من مساوئ الاقتصاد الريْعي؛ بل إنَّ البعض يرى في الريْع كل الفوائد بدون أن يشعر بالمساوئ. ولذلك، لا بدَّ هنا من تبيان ظاهرة الريْع في حياة المجتمعات وتأثيرها في نمط الحياة وإدارة الحكم، مما سيسمح لنا بعد ذلك بوصف سمات الاقتصاد الريْعي في الوطن العربي ومصادره المختلفة، ومن ثم نضع في ختام هذه الدراسة توصيات حول كيفية الخروج من سجن العقلية الريْعية التي أصبحت سمة رئيسية من الحياة الاقتصادية العربية، وهي الحاجز الأساسي العملاق الذي يحول دون حصول النهضة الإنتاجية والإبداعية المطلوبة.

أولاً: ماذا يعني الريْع في حياة المجتمعات؟

١ ـ آليات توزيع الثروات والامتيازات المادية في أنظمة الحكم

إنَّ معظم المجتمعات قد نظَّمت نمط حياتها وحضارتها ونظمها السياسية حول كيفية توزيع الثروات والمداخيل بين النخبة الحاكِمة وعامة الشعب. فأصحاب السلطة في أي مجتمع هم الذين يقررون آليات توزيع الدخل وجمع الثروات ومنح الامتيازات الاقتصادية والمالية التي تنظِّم تلك الآليات والفئات المستفيدة منها. والثروات يمكن أن تأتي من مصادر مختلفة، وبشكل خاص من تملُّك الحيازات الزراعية الكبيرة أو استغلال المناجم أو أي مصدر من مصادر الثروات الطبيعية الكائنة فوق الأرض أو تحتها. ومنها على سبيل المثال المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة أو المياه أو مواد الطاقة مثل الفحم والنفط والغاز. إنَّ المداخيل

الكبيرة التي يمكن أن يدرّها تملُّك تلك المصادر هي التي تكوّن أهم آليات تركّز الثروات المادية لدى أهل النخبة في أي مجتمع، أكانت منتمية إلى السلطة السياسية مباشرةً أو كانت مقرَّبة إليها.

لذلك، اهتم كثيراً العلم الاقتصادي بتلك المصادر للثروة التي تنتج سيْلاً متواصلاً من المداخيل الهامة، وقد تّمت تسميتها بكلمة «ريْع»، أيْ ما تدرّه الموارد الطبيعية المتوفرة للبشر من ثروات ومداخيل. ومن الواضح أنَّ من يتملَّك تلك المصادر ويأتي بالعمَّال لاستغلالها تصبح ثروته ومداخيله ليست ناتجة من جهده الخاص وعمله، بلْ ناتجة من تملُّكه مصادر الريْع نفسها. أما العاملون في حراثة الأرض أو في المناجم لصالح صاحب الريْع، فهم يكونون إما في وضع الرق أو في وضع الفقر المدقع، ولا يأتيهم من وراء عملهم إلا أجر زهيد يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة بدون أي إمكانية لتحسين أوضاعهم المادية. وفي الوضع الريْعي، يكون المنتجون، أيْ العاملون في استخراج المواد الأوَّلية المنجمية أو حراثة الأرض هم الذين تأتيهم الحصة ذات القيمة المتدنِّية جداً من الريْع الذي يبقى حكراً وملكاً لمن يتملَّك المصدر الريْعي. ولذلك وَجَبَ التفريق بين العمل المنتج والوضع الريْعي، وهذا ما يفسّر التبايُن الكبير في الأوضاع المادية لكلٍّ من المنتج وصاحب مصدر الريْع.

٢ ـ تأثير الثورة الفرنسية، والقضاء على الامتيازات الريْعية الطابع، في الفكر الاقتصادي والسياسي

انتقد فلاسفة التنوير في أوروبا ابتداءً من القرن الثامن عشر عدم عدالة وعدم جدية اتكال اقتصاد مجتمع ما على تركّز الثروات الريْعية الطابع في أيادٍ قليلة، وبشكل خاص في أيادي فئة النبلاء الإقطاعيين المتملِّكين للحيازات الزراعية. وقد رأوا في استمرار هذا الوضع سبب جمودٍ اقتصاديٍّ وضَعفٍ مجتمعي، وكذلك سبَّب استبداد الملوك والسلاطين والأمراء والنبلاء بالرعية. ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى الثورة

الفرنسية عام ١٧٨٩ التي قضت على امتيازات النبلاء الإقطاعيين، ممَّا حرَّر طاقات المجتمع الفرنسي تغييراً جذرياً. ونظراً إلى صدى تلك الثورة في أوروبا وحتى في مناطق أخرى من العالم، راحت تتعالى الأصوات للمطالبة بالقضاء على امتيازات الإقطاع والنبلاء وبتحويل الملكيات الزراعية الكبيرة إلى ملكيات عائدة للعاملين فيها وتأميم مصادر الريْع المنجمية الطابع لكيْ تصبح في أيدي الدولة وتُسْتَعمل مداخيلها لتأمين الرفاه العام، وليس لفائدة فئة قليلة من أصحاب الامتيازات.

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ القضاء على الامتيازات الاقتصادية الريْعية الطابع هو الذي فتح الباب أمام انتشار مفاهيم المساواة بين المواطنين عبر تعادل الفرص الاقتصادية والاجتماعية؛ وكذلك أمّنت حرية الرأي وحصانة الحريات الشخصية التي توسّعت طوال القرن التاسع عشر، كما توسّع حق المواطنين في انتخاب حكامهم، وأصبح مبدأ تداول السلطة من أهم مبادئ الحياة الديمقراطية المؤمِّنة لرقي المجتمعات. أضِف إلى ذلك أنَّ مبدأ فصل مداخيل وثروات الحكّام عن عملهم السياسي قد تطوَّر إلى حدٍّ بعيد بحيث أصبح محظوراً لمن يعمل في الحقل السياسي ممارسة أي نوع من النشاط الاقتصادي أو المالي الذي يدرّ الأرباح والمداخيل خارج ما يقبضه من رواتب رسمية من الخزينة. وإنَّ ما يصيب، منذ عقود قليلة، الديمقراطيات الكبيرة من تشويه في العمل السياسي لهوَ ناتج من تركّز القدرات الاقتصادية والإعلامية والمالية لدى فئة قليلة العدد من السياسيين ورجال الأعمال الكبار. أما في الوطن العربي، وكما سنرى لاحقاً، فإنَّ هذا التركّز قد أصبح القاعدة بدلاً من أن يكوّن حالات هامشية استثنائية غير مرغوب فيها.

٣ ـ من الريْع الزراعي والمنجمي إلى ريْع الابتكار الصناعي

ومن جهة أخرى، أدَّت الثورات الصناعية في أوروبا إلى تركّز جديد لأهم مرافق الصناعات الحديثة في أيْدي فئة قليلة من المتموّلين

المبادرين إلى إنشاء المصانع واستقدام اليد العاملة الرخيصة من الأرياف للعمل فيها. لكنَّ الأرباح التي أصبحت تجنيها هذه الفئة الجديدة من المتموِّلين الذين دخلوا في حقل الصناعات الحديثة لم تُسَمَّ بالريْع نظراً إلى قدرة تلك الفئة على المبادرة وعلى إنتاج سلع جديدة مفيدة للمجتمع، بلْ قد سمَّاها الاقتصادي الألماني الشهير كارل ماركس «القيمة الفائضة» أيْ ما يعود إلى صاحب المصنع من أرباح بعد دفع رواتب وأجور العاملين في المصنع والمصاريف الأخرى، وهي أرباح تسمح له بتكوين ثروة مهمة قد يستعملها لإنشاء مصانع أخرى.

نرى بذلك أهمية الريْع في الحياة الاقتصادية للمجتمعات، وضرورة التفرقة بين الريْع والقيمة الفائضة الناتجة من عمليات إنتاج السلع والخدمات الحديثة. فالأولى تتأتّى من تملُّك الموارد الطبيعية، بينما الثانية هي نتيجة مبادرة إنتاجية وقد تكون إبداعية من قبَل بعض الأشخاص الناشطين، سواءً كانوا من المتعلِّمين والمخترعين أو لم يكونوا. وهذه الفئة الأخيرة هي التي كوَّنت عصب ما سُمِّيَ بالنظام الرأسمالي أو نظام المبادرة الفردية.

غير أنَّه لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ الظاهرة الريْعية قد توغَّلت تدريجياً إلى الحياة الاقتصادية المنتِجة الحديثة، وذلك عبر تطوير حماية نظام الملكية الفكرية المتجسِّد في تسجيل براءات اختراع لأهم السلع الحديثة وطرق إنتاجها. وقد تمَّ ذلك عبر تطوير نظام حماية براءات الاختراع الصناعي وحماية العلامات التجارية للسلع وتحديد آليات توزيعها عبر موكِّلين حصريين أو غير حصريين. ومن جرّاء هذه الحماية، يمكن لصاحب براءة اختراع أو علامة تجارية أن يلجأ إلى المحاكم في حال إقدام أي شخص على استعمال اختراع تمَّ تسجيله رسمياً لدى دوائر الدولة أو وضع علامة تجارية مسجّلة على سلعة مقلِّدة لسلعة أخرى.

إنَّ العمل بمثل هذا النظام الذي يحدّ من المنافسة بين المنتجين،

أصبح يؤمِّن إيرادات ذات صفة ريْعية الطابع، إذْ إنَّ الشركات التي تنتج سلعاً معيَّنة أصبحت محمية من المنافسة أو من التقليد عبر نظام حماية الملكية الفكرية. ولكن، في المقابل، أصبحت الإيرادات الناتجة من هذا الجزء الريْعي من الأرباح حافزاً لاختراع العديد من السلع والابتكارات والإبداعات الأخرى في مجال الإنتاج. ويمكن القول إنَّ من أحد مصادر الثروات والمداخيل الحديثة هو هذا النوع من الريْع الذي يمكن أن نسمّيه «ريْع الابتكار التكنولوجي» الذي حلَّ محل الريْع الزراعي القديم. وعلى خلافه، له وجه إيجابي في تحفيز المزيد من الأبحاث والتطوير لوضع اختراعات وابتكارات جديدة مفيدة للحياة الإنسانية. هذا مع الإشارة إلى زيادة الانتقادات لنظام الحماية الفكرية في المجالات التي تتعلَّق ببعض الميادين المهمة لصحة الإنسان، أيْ إنتاج الأدوية التي يمكن أن يبقى سعرها خارج متناول محدودي الدخل، نظراً إلى المواقع الاحتكارية التي تتكوَّن من جرَّاء نظام الحماية الذي يمنع تقليد أية سلعة تُنْتَج ببراءة اختراع مسجَّلة وذلك خلال مدة تتراوح بين عشرين وخمس وعشرين سنة، خاصةً وأنَّ بعض الدول الناشئة أصبحت تقلِّد بعض الأدوية وتنتجها بأثمانٍ أقل بكثير من مثيلاتها المنتجة في شركات الأدوية المتعددة الجنسية.

٤ ـ الريْع المتأتّي من المضاربات المالية

وأخيراً، لا بدَّ من الإشارة إلى التطورات الحاصلة في الميدان المالي في نصف القرن الماضي حيث أصبحت الأسواق المالية الدولية تدرُّ أرباحاً خيالية وريْعية الطابع، وقد أدَّت في نهاية المطاف إلى الأزمة المالية الدولية المتفجِّرة عام ٢٠٠٨. والحقيقة أنَّ هذه الأرباح الريْعية الطابع تنتج من عاملَيْن رئيسيَيْن: موجة مضاربات مالية على البورصات العالمية والمحلية تعتمد على الحصول على معلومات مسبَقة حول احتمال تطوّر أرباح الشركات المدرَجة أسهمها في البورصات، أوَّلاً؛ واختراع أدوات

مالية جديدة متفرِّعة عن المخاطر الكائنة في شتّى أنواع المبادلات في التعاملات الاقتصادية الحقيقية لدرء مخاطر تقلُّب الأسعار، ومنها بشكل رئيسي أسعار المواد الأوَّلية والعملات ونسبة الفوائد، بالإضافة إلى تحويل ملكية أصول ثابتة، وبشكل خاص العقارات والأبنية والمساكن إلى سندات ديْن تُطْرَح في الأسواق (وتُسَمَّى هذه العملية «التسنيد»)، ثانياً. وفي هذا الميْدان، تمَّ إنشاء الآلاف من صناديق الاستثمار المحلية والدولية الطابع التي تعمل في جني الأرباح الكبيرة من وراء المتاجرة بالأوراق المالية التي أصبحت تتنوَّع وتشتمل على عناصر مخاطر متعددة. ومن خلال تلك التطورات، أصبح الريْع المالي عنصراً مهماً للغاية في اقتصادٍ أصبح معوْلماً وفتح أبواب الاستفادة من هذا الريْع على نطاق لم يشهده الاقتصاد العالمي خلال التاريخ.

وإذا كانت مزايا الريْع التكنولوجي مدار جدلٍ حيث يصعب الحكم القاطع بين الحجج المتبادَلة حول فوائدها أو مساوئها، فإنَّ الريْع المالي بالأشكال الحادة والضارّة التي اتخذها منذ ثلاثة عقود لهوَ بالفعل عنصر أصبح يعيق التطور المتوازن والمتناسق للمجتمعات، نظراً إلى ما سبَّبه من تركّز هائل في الثروات والمداخيل في معظم الاقتصادات، وبالتالي تراجُع مبادئ العدالة الاجتماعية والفاعلية الاقتصادية.

٥ ـ أهمية الريْع العقاري في الزمن الحديث

يبقى في هذا الوصف أن نشير أيضاً إلى الريْع العقاري، أيْ إلى ما يجنيه أصحاب الأملاك العقارية من إيرادات تأتي أوَّلاً من سيْل الموارد التي يجنيها صاحب العقار عند تأجيره، ومن ثم ما يجنيه من زيادة قيمة العقارات عند بيْعها بدون أن يكون دائماً صاحب العقارات قد أدخل فيها أي نوع من التحسين. فالحقيقة أنَّ الريْع العقاري، هو أيضاً، مصدر تاريخي مهم للإثراء عبر الريْع، أيْ بدون جهدٍ يُذْكَر، وهو مكمِّل للريْع الإقطاعي الزراعي، كما وصفناه أعلاه. وقد أخذت أهميته بالتزايد مع

تركّز السكان في كل البلدان في المدن الكبرى بسبب تزايد الهجرة من الأرياف إلى المدن، وكذلك من جرَّاء سرعة تزايُد السكان، خاصةً في العالم النامي؛ هذا بالإضافة إلى تركّز الثروات الكبير في كل الدول، مما زاد من الطلب على المساكن الفخمة في العواصم الكبرى من العالم، وبالتالي من قيمتها.

في المحصِّلة يمكن أن نصنّف الاقتصاد المتكل على الريْع على أنَّه اقتصاد رَيْعيّ، حيث يُحصَر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدرُّ أرباحاً كبيرة بدون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط إنتاجي وإبداعي يُذْكَر، أكان هو رجل أعمال فردي أو شخصية اعتبارية من القطاع الخاص أو شخصية اعتبارية من القطاع العام، سواء كانت في هذه الحالة الأخيرة الدولة المركزية نفسها هي التي تمتلك مصدر الريْع أم شركات من القطاع العام أو هيئات محليَّة.

يتضح بصورة جليّة من هذا العرض السريع أنَّ مصادر الريْع عديدة، وسنستعرض المزيد منها عند وصف الاقتصادات العربية وسماتها الريْعية، كما سنبيِّن ما يطرحه الريْع من مشاكل عديدة في كل مواقعه، وأنَّ الاتكال على مصادر الريْع لتأمين التطور الاقتصادي والرفاهية لا يؤدي إلى الهدف المنشود، خاصةً في حال ريْع المواد الأوَّلية، بلْ في معظم الأحيان يؤدي إلى عكسه، أيْ إلى السكون والخمول في مجال الإنتاج وفي تحقيق العدالة الاجتماعية وتعادل الفرص الاقتصادية بين المواطنين.

إنَّ العديد من الاقتصاديين النيوليبراليين اليوم قد يرفضون هذه المقاربة، ويدَّعون أنَّ أي نشاط اقتصادي لا يقوم إلاّ على وجود عنصر ريْعي يؤمِّن الربح للمستثمر، ولذلك لا حاجة إلى مناقشة قضية الريوع فهي الحالة الطبيعية في الحياة الاقتصادية. ولكن مثل هذا الموقف يعتمد على جهل متعمَّد للقضايا الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي هي سمة

أساسية للنظام الرأسمالي، التي ترتبط أيضاً بقضية سياسية أكثر تعقيداً وهي قضية التوزيع العادل للثروات والممتلكات وتدفق الأرباح في أي نظام اقتصادي كان؛ كما تثير قضية الريْع أيضاً قضية الانضباط الأخلاقي في الحياة الاقتصادية، وهي قضية لها مكانة مركزية في كل الديانات، وبشكل خاص المسيحية والإسلام، وهما ديانتان تدينان بشدة استغلال الإنسان للإنسان وجمع الثروات بدون بذل الجهد الإنتاجي، وهما تعتبران أيضاً أنَّ الاقتصاد ونشاطاته المختلفة يجب أن يكون في خدمة الإنسان، وليس الإنسان في خدمة الاقتصاد. وفي الزمن الحديث تجدَّد الاهتمام بقواعد الأخلاق العامة في ممارسة أي نشاط اقتصادي، إذْ أصبحت مادة «مبادئ الأخلاقية» في النشاط الاقتصادي (Business Ethics) تُدَرَّس في كل الجامعات في الدول المتقدِّمة اقتصادياً، ولكن ما تزال الحياة الاقتصادية يشوبها العديد من أوجه الانحراف والإثراء غير المشروع عبر آليات الريْع في الجالات العديدة المذكورة سابقاً، التي لا تتطلّب من المستفيد من الريْع أي جهد إنتاجي وإبداعي يُذْكَر.

ثانياً: مكوّنات الاقتصاد الريْعي في المجتمعات العربية

١ ـ مصادر ريعية

ظلَّ الاقتصاد الريعي الموروث من السلطنة العثمانية مهيمناً في المنطقة العربية على المجتمع إلاّ باستثناءات ظرفية قليلة لا مجال لذكرها هنا. فعندما انهارت السلطنة العثمانية، ورثت السلطنة في أقاليمها العربية كلٌّ من فرنسا وإنكلترا، وأسّست جميع النشاطات الاقتصادية والإنتاجية الطابع على أساس نظام الامتيازات الاقتصادية الممنوحة لكبريات الشركات الإنكليزية أو الفرنسية أو من جنسيات أوروبية أخرى. وبعد نيْل الاستقلال واحتدام الصراع مع كلٍّ من فرنسا وإنكلترا، المتجسِّد في الهجوم الغاشم على مصر عام ١٩٥٦ بعد تأميم

قناة السويس، دخل العديد من الأقطار العربية في سياسات التأميم التي نقلت الامتيازات المُعطاة أساساً للشركات الأجنبية إلى شركات تابعة للقطاع العام المحلي. أضِفْ إلى ذلك تخصُّص الأقطار في إنتاج بعض المواد الأولية وتصديرها إلى الخارج، مثل القطن في مصر وسورية والسودان، والنفط في دول الخليج العربي والعراق وليبيا والجزائر. وبذلك عمَّ الاقتصاد الريْعي المنطقة العربية، ممّا جعل منها مجرَّد سوق استهلاكي للسلع والمنتوجات الأجنبية بدون أن يكون، هناك، أي نشاط إنتاجي داخلي في المجالات التقنية الحديثة مثل الإلكترونيات والمعلوماتية ووسائل النقل الحديثة، البحرية والبرية والجوية، وإنتاج التجهيزات الأساسية المدنية والعسكرية. صحيح أنَّ بعض الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة قد تطوَّرت في الوطن العربي، بالإضافة إلى إنتاج الحديد الصلب بمساعدة الإتحاد السوفياتي، غير أنَّ صناعات الغزل والنسيج والألبسة في دول شرق آسيا نافست الصناعات المحلية من حيث الجودة والكلفة، وأبقت حصة المنسوجات العربية هامشية في الأسواق العالمية.

وقد اعتادت الاقتصادات العربية، خاصةً تلك التي لم تتمتَّع بريْع نفطيٍّ كبير، الاعتماد على تطوير السياحة معتمدةً أيضاً في هذا المجالً على أساس ريْعي، أيْ وجود آثارات مهمة للغاية في تاريخ البشرية مثل الآثارات الفرعونية أو الرومانية أو الإسلامية، بالإضافة إلى المناخ الرائع وجمال شواطئ المتوسط أو البحر الأحمر التي أصبحت تجلب ملايين السياح من دول الشمال.

واستكمالاً لموجز الاعتماد المتزايد للاقتصادات العربية على مصادر ريْعية طبيعية، لا بدَّ من تعداد أهم مصادرها:

● **ريْع المواد الأوَّلية المنجمية والزراعية**: لقد عمَّ هذا النوع من الريْع عدداً كبيراً جداً من الاقتصادات العربية، والبعض منها أصبح

يعتمد كلياً على الريْع النفطي (دول مجلس التعاون الخليجي، العراق، ليبيا، الجزائر، بالإضافة إلى مصر وسورية جزئياً)، مع الإشارة إلى استغلال مناجم الفوسفات في كلّ من المغرب والأردن. أمَّا في ما يختص بالمصادر الزراعية فقد لعب القطن، وما يزال، دوراً كبيراً في اقتصادات مصر والسودان وسورية.

● **ريْع طرق التجارة العالمية** ونعطي مثالاً على ذلك إيرادات قناة السويس، مع التذكير بأنَّ تأميم القناة عام ١٩٥٦ أدَّى إلى هجوم ثلاثي شرس على مصر من قبل إنكلترا وفرنسا وإسرائيل.

● **ريْع تمثيل الشركات المتعددة الجنسية** من قبل بعض الفعاليات العربية التي تجني عمولات بمعدلات خارقة على العقود التي تحصل عليها من الدول العربية بسبب النفوذ السياسي لممثليها المحليين؛ وكما هو معلوم يشارك بعض المسؤولين السياسيين والإداريين الفعاليات في العمولة.

● **التزايد المتواصل للريْع العقاري** الناتج من عوامل عدَّة، ومنها بشكل أساسي الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكاني من جهة، وتراكم ثروات هائلة من جرَّاء مصادر الريوع الأخرى، ممّا زاد من الطلب على المساكن الفخمة في كل العواصم العربية ومدنها السياحية (كالإسكندرية وبيروت ودمشق وطنجة والدار البيضاء...) من جهة أخرى. ومن الجدير بالملاحظة أنَّ معدَّلات الأرباح في القطاع العقاري أصبحت خارقة لا يضاهيها أي نوع من أنواع الاستثمار في نشاطات إنتاجية إلا نشاطات الصناعات الخفيفة المبنية على الاستيراد من الخارج للسلع وتغليفها وتسويقها محلياً.

● **ريْع المساعدات الخارجية** ما يزال منذ الخمسينيات من القرن الماضي مصدراً هاماً من مصادر الريوع، إذْ أصبحت بعض الحكومات العربية تتاجر بمواقفها السياسية والعسكرية في النظام الإقليمي والدولي

للحصول على سيْل منتظم من المساعدات المالية والعينية، ممَّا يساهم إلى جانب مصادر الريوع الأخرى في ما يمكن أن يُسمَّى «الكسل والسكون الإنتاجي» نظراً إلى تعدّد مصادر الريوع.

● **التزايد المتواصل لتحويلات المغتربين** العرب إلى ذويهم في الوطن، وهذه هي ظاهرة ملفتة للانتباه، لأنَّها تشير بكلّ وضوح إلى قلّة فاعلية النشاط الاقتصادي العربي من حيث تأمين فرص العمل الكافية واللائقة لأبناء الوطن العربي الذين يضطرون إلى الهجرة، وفي بعض الأحيان بظروف دراماتيكية عند عبور المتوسِّط على سفن مكتظة يغرق الكثير منها في وسط البحر. ولا بدَّ أيضاً من الإشارة إلى استعمال هذه التحويلات إمَّا للاستهلاك والحفاظ على الحد الأدنى من مستويات المعيشة لدى الفئات الفقيرة وتحسين ظروف السكن، وإمَّا للاستثمار في القطاع العقاري لجني المزيد من الإيرادات الريْعية الطابع عندما يتعلَّق الأمر بمن يجني ثروات كبيرة من العرب المغتربين، خاصةً المقاولين الذين يعملون في أقطار الخليج المصدِّرة للنفط.

٢ ـ الاقتصاد الريْعي في الوطن العربي ينتج الفقر والأمية والفساد والثقافة المتردِّية

هذه هي لمحة موجزة عن هيمنة الاقتصاد الريْعي على الاقتصادات العربية، وما ينتجه من قلة أداء اقتصادي، وحالة التخلُّف والأمية والفقر التي ما تزال تسيطر على العديد من مناطق الوطن العربي، بالإضافة إلى هامشية الاقتصاد العربي في الاقتصاد الدولي خارج قطاع النفط والبتروكيماويات المعوْلَم تماماً، إلى درجة أنَّ هناك في بعض الأحيان نقصاً في الإمدادات الطاقوية داخل الأقطار العربية نفسها، مع الإشارة إلى أنَّ شبكة تسويق النفط والغاز موجَّهة أساساً إلى السوق العالمية، وهي ناقصة في ما بين الأقطار العربية وبعض الأحيان داخل القطر الواحد، ولو كان له إنتاج في الطاقة.

وأمام هذه الظواهر نستغرب فراغ الأدبيات الاقتصادية العربية من أي تحليل معمَّق حول الاقتصاد الريْعي، بالرغم من هيمنة هذه الظاهرة على كلّ نواحي الحياة الاقتصادية. ناهيك عن عدم الربط بين هذه الظاهرة وظاهرة استمرار أنظمة حكم سلطوية الطابع، بلْ في بعض الأحيان استبدادية تقمع مجتمعاتها، خاصةً من الناحية الفكرية والإبداعية، ولا تشجِّع اقتناء العلوم والتكنولوجيا والتقنيات الإنتاجية الحديثة. ذلك أنَّ همَّ تلك الأنظمة الرئيسي هو إبقاء المجتمع تحت هيمنتها الكاملة عبر نظام توزيع مصادر الريوع أو إيراداتها عندما تصبُّ هذه الإيرادات في خزينة الدولة المركزية. والحقيقة أنَّ الاقتصاد المبني على الريْع وتوزيعه على أنصار ومحاسيب في القطاعات المختلفة للمجتمع لا يمكن أن يتحوَّل إلى أي نوع من أنواع النظام الديمقراطي.

وتدلُّ المشاهدة المعمَّقة حول الحياة الاقتصادية في الدول العربية على أنَّ الفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص لها مصلحة في الحفاظ على مقوِّمات الاقتصاد الريْعي لأنَّها هي المستفيدة بالدرجة الأولى إلى جانب أهل الحكم السياسي من سيل إيرادات الريوع التي تأتي بدون تعب أو كلل يُذْكَر. وفي هذا الموقف تظهر الفئة الثرية من القطاع الخاص منطقية ورشيدة. ذلك أنَّ الاستثمار في المجالات الريْعية هو أضمن وذو مردودية أعلى بكثير تسمح باستعادة الرأسمال في فترة وجيزة للغاية بدون تحمُّل تعب وكلل ومخاطرة وتجميد رأسمال كبير لأمد طويل في نشاطات اقتصادية ذات المحتوى التقني العالي والتي تتطلَّب الإنفاق على تدريب القوى البشرية وعلى الدراسات والأبحاث والتطوير، بينما الاستثمار في العقارات والفنادق والصناعات الخفيفة والتسويق التجاري هي سريعة المردود، والمخاطرة فيها شبه معدومة. وهذا ما يفسِّر عدم دخول الاقتصاد العربي في منافسة على الريوع الإنتاجية الطابع، أيْ الريوع التي يكون مصدرها براءات اختراع في الصناعة أو في الخدمات ذات القيمة المضافة العالية، أو الريوع الناتجة

من حماية الملكية الفكرية بشكل عام، وهي التي ولَّدت نشاطاً اقتصادياً عظيماً وتقدماً تقنياً في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وأمَّنت بحبوحة ورفاهية للمجتمعات التي اعتمد اقتصادها على مثل هذا المصدر من الريوع.

ويمكن أن نزيد هنا بأنَّ طغيان الاقتصاد الريْعي على الحياة الاقتصادية في الوطن العربي هو الذي يحول دون رؤية بدائل تنموية جدية خارج إطار الإصلاحات المؤسساتية والقانونية الشكلية، كما تطالب بذلك مؤسسات التمويل الدولية، وضرورة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فهذه الإصلاحات الشكلية أصبحت تحتلُّ كلّ حيِّز التفكير في الاقتصاد بدون النظر إلى سوء أداء الاقتصاد العربي بشكل عام، أيْ إلى الاقتصاد الحقيقي ومعرقلاته.

يجب أن نضيف إلى ذلك أنَّ الاقتصاد الريْعي يولِّد أيضاً ويقوِّي باستمرار نوعاً من الثقافة العامة السطحية التي لا تتعمَّق في مشاكل المجتمع الحقيقية، بل تساهم في نسيانها، كما هو الحال بالنسبة إلى تفشي الأمية بشكل مثير للاشمئزاز نظراً إلى الموارد المتاحة في الوطن العربي، وكذلك عدم التطرُّق إلى إبقاء الوطن العربي خارج دائرة التقدم التقني والتكنولوجي بينما دخلت شعوب أخرى، خاصةً في شرق آسيا، وهي كانت أفقر من الدول العربية في بداية الستينيات من القرن الماضي. ولا أحد يكترث فعلياً لهذا الوضع المأساوي الذي ينتج منه ليس فقط موجات الهجرة لليد العاملة غير الماهرة، إنَّما أيضاً هجرة الكفاءات بأعداد هائلة، ممَّا يُضْعِف القليل من القدرات الإنتاجية الموجودة في الوطن العربي.

ولا بدَّ هنا من التذكير بأنَّ اقتصاد الريْع يشجِّع أيضاً على تنامي الفساد في المجتمع، بلْ تنامي ثقافة تقبل بالفساد وتُدخله كظاهرة عادية في الحياة العامة والحياة الخاصة، وكأنَّ موارد الدولة من الريوع أو من

الضرائب غنيمة يتقاسمها أهل الحكم ورجال الأعمال المقرَّبين منهم وبعض المثقَّفين الذين يدورون في فلك المجموعة الحاكمة ويمدحون هذا النظام الريْعي بطرق مختلفة، فتصبح بعض الأعمال الخيرية وإنشاء مؤسسات غير حكومية ذات الطابع الفكري أو الثقافي والمسيْطَر عليها من قبل أهل الحكم أو رجال الأعمال الدائرين في فلكهم من الأعمال الجبَّارة والكريمة التي تدلُّ على أخلاق عالية، وكأنَّ الأموال الموظَّفة في هذا الميدان هي من الضخامة والأهمية بحيث ستغيِّر مصير الأمة، بينما هي لا تمثِّل إلا قطرات قليلة في بحر الأموال الريْعية الطابع.

٣ ـ ضعف تحليل ظاهرة تفشّي الاقتصاد الريْعي

ومن المفيد أن نتوقَّف قليلاً على التوجُّهات العقائدية والفكرية العربية في الميدان الاقتصادي لتأكيد فراغها من التركيز على مشاكل الاقتصاد الريْعي في التحليل وإبقاء الفكر الاقتصادي العربي رهينة النظريات العامة العقائدية الطابع في المجال الاقتصادي:

● رأت **أدبيات القومية العربية السياسية الطابع** أنَّ العائق الأكبر في وجه التنمية العربية هو انعدام وجود السوق الموحَّدة، ممّا يحول دون تطوير الصناعات نظراً إلى ضيق الأسواق القطرية. وهذه النظرة كانت متأثِّرة بالنظرة الماركسية التي تقول بضرورة تحقيق سوق واسعة لتشجيع الصناعات الكبيرة. ولم تُعطَ لقضايا التراكم التكنولوجي والقدرة الإنتاجية والممارسة الجماعية في توطين التكنولوجيات الحديثة الأهمية التي تستحقها إلا في أعمال نادرة مثل مؤلَّفات د. أنطوان زحلان[1].

(١) للدكتور زحلان مؤلَّفات عديدة حول قضايا توطين التكنولوجيا في الوطن العربي، نذكر منها: **البعد التكنولوجي للوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)؛ **حيازة القدرة التكنولوجية: دراسة عن المؤسسات الاستشارية ومؤسسات المقاولات العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)؛ **العرب والعلم والتقانة**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، و**العلم والسياسة** =

ولم يرَ الاقتصاديون ذوو النزعة القومية العربية بأنَّ جمع الأسواق القطرية الضيِّقة نسبياً في وحدة اقتصادية ليس هو العامل الأساسي لزيادة القدرة الإنتاجية نظراً إلى البيئة الريْعية التي تتميَّز بها معظم الاقتصادات القطرية. فجمع وتوحيد أسواق ليس لها قدرات إنتاجية وإبداعية، ولا تهتم بقضايا تراكم العلم والمعرفة والتقنيات وتوطينها لن يؤدي إلى أيّ نوع من زيادة في القدرة الإنتاجية، بلْ على العكس قد يسمح للمنتوجات الأجنبية بمزيد من الإغراق والسيطرة على السوق الموحَّدة. وفي هذا الخصوص لا بدَّ من التذكير بأنَّه يوجد العديد من الاقتصادات الصغيرة الحجم التي نجحت نجاحاً باهراً في التنمية الاقتصادية وفي الوصول إلى أرقى مستويات العلم والتكنولوجيا بدءاً بهولندا والدانمرك وبلجيكا، مروراً بسنغافورة وتايوان وجزيرة مالطا، وانتهاءً بإيرلندا التي كانت أفقر دولة في أوروبا؛ تعاني المديونية والبطالة وهجرة الأدمغة، وكانت قد أصبحت ثاني أغنى دولة في أوروبا قبل الأزمة المالية الدولية التي هزّت الاقتصاد الأمريكي والأوروبي[٢]، وبالرغم من القلاقل السياسية التي عانتها تاريخياً ووجود حركة تحرير الشمال (IRA). فالقضية ليست قضية حجم السوق، إنَّما قضية استنفار وتجنيد المجتمع في عملية ممارسة التقنيات والتراكم المعرفي والعلمي والتكنولوجي، بحيث تشمل كل فئات المجتمع وليس فقط نخبة قليلة من المحظوظين اجتماعياً ومالياً.

● رأى **القوميون العرب الاشتراكيون** بأنَّ الطريق إلى التغلُّب على

= **العلمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

والجدير بالملاحظة أنَّ د. زحلان هو متخصِّص في علوم الفيزياء، وهو ليس اختصاصياً في العلوم الاقتصادية.

(٢) والجدير بالملاحظة أنَّ ما أصاب بقوة الاقتصاد الإيرلندي في هذه الأزمة هو المضاربات الكبيرة في القطاع العقاري لجني المزيد من الأرباح الريْعية وإقدام المصارف الإيرلندية على تمويل تلك المضاربات.

التخلُّف يمرُّ بتحقيق الاشتراكية وتطوير العلاقات الاشتراكية الطابع مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، للقضاء على رأسمالية متخلِّفة وتابعة للدول الصناعية الكبرى. وكأنَّ القضية هي مجرد الشكل القانوني والمؤسساتي لملكية وسائل الإنتاج وليست قضية توطين العلم والتكنولوجيا في كافة فئات المجتمع وفتح المجال للممارسة الجماعية للتكنولوجيا، وهو الطريق الصحيح إلى التنمية الشاملة التي تقضي على الفقر والأمية وتهميش فئات واسعة ريفية ومدينية من الشعب التي تبقى خارج قنوات الاقتصاد الحديث المرتبط بالخارج. وقد رأى معظم أنصار هذه المدرسة أنَّ الاستعمار هو المسؤول الوحيد عن إفشال التجارب التصنيعية العربية، سواءً التجربة التصنيعية الأولى لمحمد علي باشا في مصر في القرن التاسع عشر، أو للتجربة التصنيعية الثانية في عهد جمال عبد الناصر في القرن العشرين بعد الضربات العسكرية الموجعة التي تلقَّاها النظام الناصري على يد الجيش الإسرائيلي. ولم تنظر هذه المدرسة أية نظرة معمَّقة إلى التجارب التصنيعية الناجحة في اليابان وشرق آسيا، بلْ كانت تدَّعي أيضاً أنَّ نجاح هذه التجارب يُعْزى بشكل حصري إلى إرادة الاستعمار بنجاحها. وهذه نظرة سطحية للغاية لا تليق بمستوى التحديات التي يواجهها الاقتصاد العربي.

● رأت **المدرسة الليبرالية العربية** بأنَّ القضية تتلخَّص في إقامة التشريعات والمؤسسات الرأسمالية الطابع، وتراجع دور الدولة والعودة عن إجراءات التأميم التي سادت فترة الستينيات، وتحرير الاقتصاد من القيود المختلفة في مجال النقد والتسليف والتجارة الخارجية، وخلق مناخ استثماري مُؤاتٍ يجلب الرساميل العربية الهاربة إلى الخارج أو الرساميل الأجنبية، ممَّا يشجِّع على تكوين طبقة من رجال الأعمال الناشطين والواثقين بجدّية الإجراءات الهادفة إلى تحرير الاقتصادات العربية، وذلك بعد ما أصابهم من ويلات جرّاء موجات التأميم والقيود المختلفة المفروضة على الاقتصادات القطرية. فالليبراليون

أيضاً، كما الاشتراكيون، رأوا أنَّ قضية التنمية هي قضية شكل المؤسسات من ناحية تعميم الملكية الخاصة والقضاء على الملكية العامة لوسائل الإنتاج. ولم تعطِ أيضاً هذه المدرسة أية أهمية تُذْكَر إلى قضايا توطين العلم والتكنولوجيا.

وبما أنَّ هذه المدارس الثلاث لم تُعْطِ قضايا التراكم المعرفي والتقني والعلمي أية أهمية تُذْكَر، فلا عجب أن يخلو الأدب الاقتصادي العربي من أي دراسة أو تحليل أو بحث لتجارب الدول التي دخلت متأخِّرة عالم الصناعة والتكنولوجيا والتنافس الدولي كألمانيا واليابان وروسيا، ومؤخَّراً دول شرق آسيا إلا بطريقة هامشية أيضاً. ولا بدَّ هنا أن نذكر مؤلَّفات د. مسعود ضاهر حول مقارنة التجربة اليابانية في القرن التاسع عشر بالتجربة المصرية في عهد محمد علي باشا[٣]. غير أنَّ الاتجاهات الثلاثة إجمالاً لم تهتم بالدراسات التاريخية الاقتصادية والاجتماعية الطابع إلا في بعض كتابات مؤرِّخين من المدرسة الماركسية. ولم يُنْظَر في الحقيقة إلى الثورات الصناعية المتتالية التي اجتاحت العالم ابتداءً من الثورة الإنكليزية في القرن الثامن عشر وانتهاءً بثورة الإلكترونيات والمعلوماتية في الجزء الثاني من القرن العشرين. وذلك لاستيعاب العبر والدروس في العوامل المتعددة والمتغيِّرة، الثقافية والسياسية والاقتصادية والمالية، التي يجب أن تتوفر وتنتظم بشكل متناسق لإطلاق عملية الممارسة التقنية والعلمية الجماعية.

---

(٣) انظر: مسعود ضاهر، **اليابان بعيون عربية، ١٩٠٤ ـ ٢٠٠٤** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥). والجدير ذكره أنَّ اختصاص د. ضاهر ليس الاقتصاد إنَّما التاريخ.

انظر أيضاً: مسعود ضاهر: **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، عالم المعرفة؛ ٢٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩)، و**النهضة اليابانية المعاصرة والدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

٤ ـ الطروحات التراثية

يتلخّص المنهج التراثي في إلقاء مسؤولية التخلّف على التخلي عن الأصالة التراثية وعن الخصوصية الدينية القومية والوقوع في نمط الحياة الغربية، فتضعف الأمة وتقع فريسة النهم الاستعماري. والمدرسة التراثية ترى تناقضاً لا يمكن التغلّب عليه بين الروحية الشرقية والمادية الغربية، بين الإيمان الشرقي والإلحاد الغربي، بين التضامن الشرقي والفساد الغربي إلى آخره. والطرح التراثي يرى الخلاص من التخلّف والتبعية في العودة إلى منابع التراث والابتعاد عن المناهج الفكرية الغربية التي أدخلتها في الأمة القوى الخارجية الاستعمارية.

والنظرة إلى التراث والأصالة في هذا الطرح نظرة إيديولوجية بحتة، تجعل من الخصائص القومية الدينية المفترضة شيئاً أبدياً أزلياً غير قابل للتغيير، ناسيةً أنَّ الأصالة هي من صنع الشعب وليس من صنع المثقفين، وأنَّ الشعب جسم حي يجب أن يتطوّر ويتغير ويتكيّف مع تغيُّر الظروف والمحيط وإلا وقع الجمود والتقوقع وأصبح المجتمع فريسة سهلة تصطادها المصالح الخارجية. فأصالة الشعب هي في حيويته الفنية والإنتاجية وخصوصيته في طرائقه الخاصة في الإبداع الفني والإنتاجي، وليست الأصالة في ثبات البنى الفوقية من أدب وقانون وأشكال السلطة. فالمجتمع الياباني مثلاً توصل إلى إتقان الصناعات الحديثة عن طريق تطوير تدريجي في نمط الإنتاج الحرفي الذي كان سائداً قبل انفتاحه على الحداثة، وعن طريق تحويل كبار الإقطاعيين إلى موظفين كبار في الدولة، ومن ثم إلى أصحاب شركات إنتاج حديثة الطابع وعملاقة (الترستات المشهورة) وكل هذا لم يمنع المجتمع الياباني من الحفاظ على تقاليده ونظامه السياسي وإمبراطوره وعاداته الدينية.

المدرسة التراثية في الوطن العربي، كما في العالم الثالث، هي في معظم الأحيان تعبير عن رغبة طبقة من المثقفين في الحفاظ على السلطة

العقائدية داخل المجتمع، وكثيراً ما نرى أنَّ العديد من أتباع هذا المنهج ينتمون إلى الشرائح المتفرنجة في المجتمع أو على الأقل يتمتعون بمزايا المجتمع الاستهلاكي الغربي، أو يعيشون في أحضانه، ويكملون بذلك القول والمنهج الاستشراقي الذي ساهم إلى حد بعيد في الجمود والاغتراب الحضاري في العالم الثالث.

وفي الحقيقة، إنَّ الشيء الجديد الذي نلمسه منذ بضع سنوات والذي يتعاظم هو تقارُب الطرفيْن الليبرالي والتقدمي من الطرح التراثي من جهة، ومزج الطرح التراثي ببعض أساليب الطرحيْن الآخريْن من جهة أخرى. فالمدارس الفكرية العربية اليوم تدور كلها حول محوريْن شكلييْن ومحض عقائدييْن: التراث من جهة، واليمينية واليسارية من جهة أخرى. ويمكن إعادة فرز الطروحات الفكرية على الشكل التالي:

- تراثية يمينية
- تراثية يسارية
- يمينية تراثية
- يسارية تراثية

والعنصر المشترك بين هذه المدارس كلّها أنها ترفض التعامل مع الواقع وتهرب إلى الغيبيات وتخوض معارك جانبية لا تمتّ بصلة إلى حلّ معضلات التخلّف، بل على العكس فإنَّ المعارك العقائدية الضارية التي تجري الآن على الساحة العربية حول المحوريْن المذكوريْن هي دليل على فشل التجارب التحديثية والنهضوية في الوطن العربي منذ عهد محمد علي، ودليل على بقاء المجتمع العربي في وحل التخلّف. وفي نظرنا، فإنَّ هذه المعارك تستنزف بلا جدوى القوة الفكرية العربية بدلاً من توظيفها في التعامل مع العلم والتكنولوجيا وفي مكافحة قوى الاستغلال الداخلي والخارجي التي تتحكّم بمصير الشعب العربي مكافحة فعّالة وناجحة.

وكما ذكرنا في مقدمة هذه الدراسة، إنَّ العديد من الاقتصاديين العرب، وعلى رأسهم الراحل يوسف صايغ قد وضعوا المؤلَّفات العديدة والقيِّمة لنقد الأنماط التنموية المتَّبعة في الأقطار العربية[٤]، خاصةً تلك المتبعة في دول الخليج العربي بعد الفورة النفطية الأولى عام ١٩٧٣ وحالات التبذير الناتجة من سيل الإيرادات النفطية الجديدة وتحويل المجتمعات العربية إلى مجتمعات استهلاكية الطابع في حالة تبعيّة مطلقة على الأسواق الخارجية، وعدم بذل الجهود التنموية الكافية[٥]. كما ركّز العديد من الاقتصاديين على قضية سوء توزيع الدخل. غير أنَّ هذه الأدبيات لم تركِّز على تحليل ونقد آليات الاقتصاد الريْعي وتأثيراته المدمِّرة في حياة المجتمعات العربية، كما لم تركِّز بشكل كافٍ على قضايا العلم والتكنولوجيا، وإنْ ندَّدت بسوء أداء الأنظمة التربوية وبالتناقض والتخبُّط في السياسيات الاقتصادية.

لقد تمَّ تحليل عوارض الأنظمة السياسية الاقتصادية المبنية حصراً على مصادر الريْع ووصف نتائج المرض من حيث تركُّز الثروات والاستهلاك المفرط البذخي والتبعية الاقتصادية. لكن لم يُنْظَر إلى كيفية عمل المرض وانتشاره في الجسم المجتمعي كما حصل في المنطقة العربية، إذْ إنَّ اندراج الأنظمة العربية في الحرب الباردة أدَّى إلى زيادات كبيرة في المعونات الخارجية التي تحوَّلت أيضاً مصدر ريْع متأتٍّ من الموقع الجغرافي الاستراتيجي ومن المواقف السياسية المتَّخذة تجاه الدول

---

(٤) بشكل خاص، انظر: يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)؛ Yusif A. Sayigh: *The Arab Economy, Past Performance and Future Prospects* (New York: Oxford University Press, 1982), and *The Determinants of Arab Economic Development*, 2 vols. (London: Croom Helm, 1978).

(٥) انظر: جورج قرم: **الاقتصاد العربي أمام التحدي: دراسات في اقتصادات النفط والمال والتكنولوجيا** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، و**التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

الكبرى، كما تحوَّل الاقتصاد النفطي إلى مصدر ريوع مختلفة، منها تحويلات المغتربين الذين هاجروا للعمل في منطقة الخليج العربي، وهي التحويلات التي أصبحت عنصراً هاماً ورئيسياً في التوازن المالي لكل قطر من الأقطار العربية المصدِّرة للكفاءات واليد العاملة، بالإضافة إلى تحويلات المغتربين في أوروبا والقارة الأمريكية وأستراليا. وبكل هذه العوامل، بالإضافة إلى المواقع الريْعية المختلفة السابقة الذكر، أصبح مجمل الاقتصاد العربي، المصدِّر أو غير المصدِّر للنفط، سجين انتشار آليات الريْع في كل شرايين المجتمع وكل قطاعاته الاقتصادية، ممّا ولَّد هذه الحالة من السكون والركون في مجالات التراكم المعرفي والعلمي والتقني، وعدم توظيفه في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، كما يُقال اليوم، والاستفادة أيضاً من الفرص التي توفرها العولمة للاقتصادات النشطة والديناميكية كاقتصادات دول شرق آسيا[٦].

وابتداءً من أواخر الثمانينيات، وتحت تأثير مؤسسات التمويل الدولية وإقامة منتدى الأبحاث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا (Economic Research Forum) ومركزه القاهرة، انخرط العديد من الاقتصاديين العرب والأتراك والإيرانيين المقيمين في الخارج في الشبكة البحثية التي تميَّزت بإضفاء طابع الاقتصاد الرياضي (Econometrics) ذات النزعة الليبرالية الشديدة الوطأة. ومن ثمَّ أتى انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال كل الأدبيات الاقتصادية التقدمية الطابع باستثناءات قليلة في الوطن العربي، وعلى رأسها الصديق سمير أمين والعديد من الزملاء المنخرطين في جمعية الأبحاث الاقتصادية العربية، فأصبحت ساحة الفكر الاقتصادي العربي والأبحاث الاقتصادية الطابع مكرَّسة لنشر

(٦) انظر: زياد حافظ، «البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: **البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع: الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد** (بيروت: المنظمة، ٢٠٠٩).

أدبيات الليبرالية الجديدة ومبادئها الإيديولوجية الجامدة ونظرتها إلى اقتصاد السوق كأداة سحرية لتحقيق التنمية من دون أيّة نظرة إلى الاقتصاد الحقيقي ومشاكله ومعرقلاته وتشابكه مع عوامل اجتماعية وتربوية، بالإضافة إلى غياب تحليل العنصر الريْعي المهيْمن على الاقتصادات العربية والمؤدِّي إلى تركُّز الثروات لدى بعض المجموعات العائلية المقرَّبة من أهل الحكم. وهذا الوضع يكوِّن معرقلاً إضافياً للتنمية ولتطوير نماذج بديلة تعتمد قضية إيجاد الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية التي من شأنها أن تطلق عملية تنموية حقيقية تقضي على اقتصاد الريْع وتحرِّر الطاقات الإنتاجية والإبداعية في المجتمعات العربية، وتوقف بالتالي النزيف البشري الخطير المتجسِّد بهجرة الأدمغة.

ومن جرَّاء هذا التطور بقيت المعارك الفكرية الاقتصادية في الوطن العربي أسيرة التناقض بين مدرسة ليبرالية خاضعة لعقيدة مؤسسات التمويل الدولية ومجموعة الدول السبعة الصناعية الكبرى من جهة، والاقتصاديين العرب المنتقدين للعولمة ولليبرالية الجديدة والساعين إلى إيقاف المد الليبرالي الوحشي في المنطقة العربية الهادف إلى تفكيك إنجازات القطاع العام لحماية الشرائح المحدودة الدخل من المجتمع، من جهة أخرى. ولكن لم تنصبّ المعركة الفكرية على تحليل مرض الريْع النفسي وتأثيراته المدمِّرة للمجتمع اقتصادياً وثقافياً ومجتمعياً.

الخاتمة: نحو تغيير الثقافة الاقتصادية العربية

يتبادر هنا إلى الذهن السؤال الأساسي حول القوى الاجتماعية التي يمكن أن تقود عملية التغيير في الوطن العربي، خاصةً في ظل الأوضاع التي نعيشها حيث أصبحت سيطرة أهل الحكم، بالشراكة مع بعض الفعاليات الاقتصادية النافذة، سيطرة مطلقة. لذلك فإنَّ مثل هذا العمل هو عمل طويل الأجل لتغيير الثقافة الاقتصادية السائدة وإغناء الأدب الاقتصادي العربي بأبحاث خارج المواضيع التقليدية المتكرِّرة

والطرق المألوفة في الكتابة الاقتصادية، أكانت ليبرالية الطابع أو اشتراكية الهوى، للانكباب على تشريح الآفات المجتمعية الاقتصادية التي نعانيها وللتعمُّق في تحليل البنى الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل خاص ما تبقّى من البنية الريفية، وكذلك تحليل أوضاع الفئات المحدودة الدخل أو الفقيرة المهمَّشة، والتعمُّق في دراسة هيكلية القطاع الخاص المنقسم بشكل حاد بين عدد قليل من الشركات الحديثة الشكل في كلّ قطر عربي ومئات الآلاف من المنشآت الاقتصادية الصغيرة الحجم، التي لم تنخرط في قنوات الاقتصاد الحديث ولم ترتبط بالقطاع الحديث المحلي، كما حصل في الدول الأخرى، حيث انطلقت فيها بنجاح الحركة التصنيعية وتطوَّرت القدرات التنافسية.

ولا بدَّ هنا من الإشارة إلى المؤلَّف القيِّم الذي صدر مؤخراً باللغة الفرنسية عن د. أحمد هنيّ[٧]، وهو اقتصادي التكوين من الجزائر، حيث يحلِّل تأثير الاقتصاد الريْعي ليس فقط في البلاد المنتجة للنفط، إنَّما أيضاً في النظام الرأسمالي العالمي المتحوِّل من الاعتماد على مصادر الريْع الصناعية والإنتاجية، إلى مصادر الريْع المالية الجديدة. وهو يحلِّل نشوء وتطور الحركات الإسلامية ضمن هذا التحوّل الكبير إذ إنَّ هدف هذه الحركات في نظره هو المطالبة بحصة أكبر في الريوع الناتجة من القطاع النفطي في الدول الإسلامية، خاصةً أنَّ مستويات المعيشة في العديد من الدول المنتجة للنفط لم ترتفع لدى الطبقات الفقيرة، بل زادت سوءاً (إندونيسيا، نيجيريا، الجزائر، العراق، السعودية...)، ولم يستفد من الريْع النفطي إلا نخبة قليلة من الناس.

وفي نهاية التحليل، فإنَّ الاقتصادات العربية تتميَّز بحالات تبذيرية متواصلة حيث القدرات البشرية، كما الإمكانيات الزراعية

(٧) Ahmed Henni, *Le Syndrome islamiste et les mutations du capitalisme* (Paris: Non Lieu; Alger: Edif, 2008).

مهمَلة إلى أبعد الحدود، وهي ظاهرة ملفتة للنظر مقارنةً باقتصادات شرق آسيا التي لا تتمتَّع بموارد طبيعية، إنَّما تعتمد على القدرات البشرية والعلم والتكنولوجيا لإنتاج أحدث السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية لتأمين حياة كريمة لشعوبها. إنَّ عملية التنمية التي تعتمد على الاقتصاد الريْعي التي تتكيَّف بوجود جيوب فقر وأمية وتهميش بالدرجة التي نجدها في الوطن العربي لا يمكن إلا أن تعيد إنتاج التخلُّف بأبشع أنواعه.

لكنَّ رؤية هذا التخلُّف تستمر ناقصة ومشوَّهة طالما أنَّ الثقافة الاقتصادية والسياسية لا تلامس ولا تحلِّل ولا تنتقد المقوِّمات الريْعية المسؤولة عن هذا الوضع وعلاقتها بأنظمة سياسية تتمكن باستمرار من المضي في اقتصاد التبذير وتقييد الحريات وعدم احترام الإنسان العربي وعدم القيام بتجنيد واستنفار قدراته الإنتاجية والإبداعية، بل ما تشهده الساحة الاقتصادية العربية، من وراء التقدم الشكلي، هو المزيد من الاعتماد الحصري على التدفقات المالية السخية الآتية من مصادر وقطاعات الريْع المهيْمنة والمتسلِّطة على كامل البُنى الاقتصادية في الوطن العربي. ولذلك تقع مسؤولية كبيرة على الاقتصاديين لكيْ يرتقوا إلى مستوى التحدِّي الكبير في البحث عن بدائل التنمية العربية، أيْ التغلُّب على اقتصاد الريْع.